دراسة حول آفاق المجتمع المدني في الجزائر

رابح لعروسي

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو

مقدمة :

لم تكن دول العالم الثالث بعيدة عن التحولات التي عرفها العالم غداة انتهاء الحرب الباردة وزوال المعسكر السوفياتى خاصة الدول العربية التي تأثرت بالوضع الدولي الجديد كمصر، تونس، الأردن والجزائر، هذه الأخيرة التي كان فيها التحول متميزا نـــظرا للأوضاع الداخلـــية التي كانت سائدة أنداك على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فعلى الصعيد السياسي وصل نظام الحزب الواحد إلى حالة من الضعف بحيث فقد سيطرته على المجتمع بحيث ظهرت حركات احتجاجية عنيفة عرفتها مناطق متعددة من البلاد.

أما على المستوى الاقتصادي فقد تميزت بتقلص الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع المديونية إلى ما يقارب 24 مليار دولار، بسبب السياسة الاستهلاكية وضغط خدمات الديون وتراجع الاستثمار وبطء النمو الاقتصادي مقارنة بمعدل النمو السكاني.

في ظل هذه الظروف الصعبة تفاقمت الأوضاع الاجتماعية، حيث زادت معاناة شرائح المجتمع جراء أزمة السكن والنقل وندرة المياه وتدهور الرعاية الصحية وتقلص فرص التعليم وندرة السلع الاستهلاكية والمضاربة بأسعارها في السوق السوداء، إضافة إلى مشكل البيروقراطية وفساد الأجهزة الإدارية.

كل هاته الأوضاع مجتمعة أدت إلى انفجار شعبي تم التعبير عنه من خلال أحداث 05 اكتوبر1988، والتي شكلت منعطفا حاسما في التاريخ الحديث للجزائر، مما أجبر النظام على محاولة التغيير والتجديد وقد بدا هدا التجديد بصدور دستور 1989، والذي اقر التعددية السياسية في الجزائر لأول مرة مند الاستقلال فجاء التحول الديمقراطي الذي ساهمت في إرسائه مجموعة من العوامل الخارجية كالظروف الدولية وطرح الديمقراطية وحقوق لإنسان وعوامل داخلية كإيمان القيادات السياسية بالديمقراطية سوءا عن قناعة بالفكرة أو عن مصلحة تؤدى إليها بالإضافة إلى تنامي قوة المعارضة والوضع الاقتصادي للدولة وتوسع دور الطبقة الوسطي وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني التي يرتبط تطورهـا بتطور الواقع الاجتـماعي والاقتصـادي والسياسي بدرجة اكبر، ففي الجزائر نشأت الهـيئات الثقافـية والدينية والخيرية والرياضية في وقت مبكر لكنها ظلت محكومة بالسقف الرسمي طوال فترة الحزب الواحد وقد أتاح التحول الديمقراطي والانفراج السياسي توسعا متزايد للهيئات والمؤسسات المدنية في حقول مختلفة.

إن تراجع دور الدولة كراع مسؤول في كافة الميادين يفرض دورا متناميا لمؤسسات المجتمع المدني، والتحولات السريعة تفرض أدوارا جديدة للإطراف الاجتماعية علي قاعدة التكامل والتوازن والشراكة كما أن خفض الدعم وتحرير الأسعار وإطلاق المنافسة، يملي دورا مباشرا للهيئات والمؤسسات المدنية التي تمثل مصالح واحتجاجات مختلفة مثل جمعيات الدفاع عن المستهلكين أو جمعيات مكافحة التلوث، كما التنافسية والعولمة تفرض تعبئة من نوع جديد لطاقات المجتمع والأفراد تتكامل فيها المصالح الخاصة والعامة من خلال تعزيز دور المجتمع المدني عن طريق خطط وبرامج وإجراءات تعالج المشاكل والثغرات وتزيل المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني.

وإن القول بوجود مجتمع مدني وتوفر عناصره يهيئ الأجواء للانتقال إلى الديمقراطية يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

باعتبار عملية التحول الديمقراطي صعبة ومستمرة ترقى بالممارسة الديمقراطية تدريجيا فهل لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر دور في ذالك؟

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا المنهج المستخدم، وطبيعة هده الدراسة أملت الاستخدام المتنوع للمناهج العلمية المتبعة في العلوم الاجتماعية وفي العلوم السياسية بصفة خاصة ومن بين المناهج الأقرب إلى الدراسة نجد:

المنهج التاريخي لأنه لابد من دراسة السياق التاريخي الذي نشا فيه المجتمع المدني في الجزائر.

منهج دراسة الحالة في دراسة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر "الحركة الجمعوية والأحزاب السياسية " علي سبيل المثال لا الحصر.

وتتناول الدراسة النقاط التالية :

- **المجتمع المدني في الجزائر قبل 1989**
- **المجتمع المدني في الجزائر بعد1989**
- **فاعلية الحركة الجمعوية في الجزائر**

السيناريوهات المحتملة (المشاهد المتوقعة)

المجتمع المدني في الجزائر قبل 1989:

لا يمكن فهم الأوضاع السياسية الراهنة ودراستها في جزائر التعددية دون الرجوع إلى عهد الحزب الواحد (1962 -1989).

فبعد الاستقلال واستنادا إلى المادة 23 من دستور 1962، قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة و تأكد ذلك بمرسوم 14 أوت 1963 الذي نص على:" انه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي "[1]

وهكذا بقي حزب جبهة التحرير الوطني وحيدا على الساحة السياسية.

---

[1] - اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**،ط1،بيروت :،مركز دراسات الوحدة العربية ،2002،ص155.

ولكن هذا لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية أخرى مارست عملها سرا، والتي كان من أهم مطالبها وضع حد للأحادية الحزبية وانتخاب برلمان وتمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة.

من أهم الأحزاب التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر قبل الإعلان عن دستور 1989 و التي استمرت في العمل بعده نجد:

1- جبهة القوى الاشتراكية(FFS) :

تأسس هذا الحزب على يد أيت احمد في 29 سبتمبر 1963، هو حزب علماني لكنه ديمقراطي وغير لاغ للآخر، تتضمن منطقاته الحضارية المرجعية العربية – الإسلامية (لغة ودينا) و لم يقصرها على الامازيغية.

من برنامج جبهة القوى الاشتراكية:

- إقامة ديمقراطية سياسية و تجسيد دولة القانون، من خلال دستور يعكس روح الأمة والذي يتصوره و يعده مجلس تأسيسي منتخب.
- لا لجمهورية دينية متطرفة ولا لدولة بوليسية.
- الانفتاح التنافسي للجزائر داخل اقتصاد دولي متفتح.
- السع من اجل تحقيق مدرسة تقوم على أسس ديمقراطية.
-اعتبار الاختلاط كحقيقة لا يمكن التراجع عنها لتحقيق متطور منسجم ومتوازن للمواطنين والمواطنات .

- إعطاء الفرص نفسها الموجودة في الجزائر دون تميز، وتطوير المبادلات الثقافية علي المستوي الوطني والمغاربي باتجاه المهاجرين. [1]

2- الحزب الاجتماعي الديمقراطي:

إن حزب الطليعة الاشتراكية تأسس في26جانفي 1966م وهو منبثق من الحزب الشيوعي الجزائري، وحسب رئيس الحزب السابق صادق هجراس بقي الحزب يعمل سرا وبموافقة ضمنية بخصاصته داخل أجهزة الدولة ومنظماتها الجماهيرية.

من برنامج الحزب الشيوعي الجزائري:

- الدعوة إلي تطبيق اللائكية في النظام السياسي ورفض وجود أحزاب غير علمانية في الساحة السياسية،وقد ركز برنامجه في العشرية الأخيرة علي محاربة التيار العربي الإسلامي ، جاعلا من قضايا الخوصصة وغلق الشركات الوطنية وتسريح العمال أمرا ثانويا .

- الحفاظ علي مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته علي جميع المستويات واجباريته.

إضفاء الطابع الوطني علي محتويات وبرامج وطرق التدريس في المؤسسات التربوية والجامعية.

- القضاء غلي الرقابة والإرهاب الفكري من حيث توفير شروط البحث النزيه، في مقابل دلك فرض رقابة صارمة علي الفكريين المحافظ والأصولي[1].

---

[1] - اسماعيل قيرة وأخرون ، مرجع سابق ، ص 160.

3-الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر:

كانت الحركة تنشط سرا بعد إطلاق سراح بن بلة في بداية الثمانينيات، وتستمد مبادئها من التراث العربي الإسلامي وثورة الفاتح من نوفمبر، وشعارها من أجل مجتمع مبدع وديمقراطي من برنامج الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر:

- تعزيز الاستقلال الوطني في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الحفاظ علي الوحدة الوطنية.
- الدفاع عن الإسلام دين الدولة والشعب والعمل علي ازدهاره.
- إعطاء اللغة العربية مكانتها المستحقة كلغة للشعب ولغة للعمل وللثقافة والعلم.
- العمل علي الحفاظ وازدهار التراث الوطني.
- الدفاع عن القطاع العام كقاعدة أساسية لتنمية وطنية مستقلة.
- السعي باستمرار من أجل رقي وازدهار المجتمع المدني
- علي المستوي الدولي الدعم الفعال للقضية الفلسطينية، والعمل الديناميكي من أجل تحقيق الوحدة العربية، والمساهمة الفعالة من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية، والتضامن مع مجموع قوي الحرية والتقدم في العالم[2].

---

[1]- نفس المرجع ، ص 169.

[2]- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية . الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ط2 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 1999 ، ،ص122.

4- الحركات الإسلامية:

تعتبر الحركات الإسلامية امتداد للحركة الإصلاحية التي ظهـرت قبـل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي لم يسمح لهـا بمزاولة نشاطها بعد عام 1963م برئاسة الدكتور الهاشمي التجاني حيـث تم حلها عام 1966م.

واستمر العمل الإسلامي الإصلاحي بقيادة بعض الرموز الدينيـة والفكرية أمثال البشير الإبراهيمي، مالك بن نبي، عبد اللطيف سـلطاني، العرباوي، احمد سحنون...الخ.

أما المعارضة الإسلامية الجماعية وقد نشطت مند ئد في السـر، ومع بداية السبعينات ذاع صيت بعض الحركات الإسلامية السـرية فـي الجزائر " كجماعة الموحدين " - حماس لاحقا - التي تأسست في 1963م بقيادة محفوظ نحناح، و جماعة " الدعوة والتبليغ " منذ 1966م و"الإخوان المحليين " - النهضة حاليا - منذ1974 بقيادة عبد الله جاب الله ، وجماعة " الجزارة " أو " التيار المحلي " برئاسـة بوجلخـة محمـد التيجـاني . و"السلفية " و" الحركة الإسلامية المسلحة " ...الخ، والتي تمركز نشاطها في المساجد والجامعات.

وكان أهم مطالبها في السبعينات: " لا للاشـتراكية والشـيوعية والحكم الفردي " و" لا للعفونة السياسية والتشريعية والقضـائية " وفـي الثمانينات " تطهير أجهزة الدولة من العناصر العميلة و المعاديـة للـدين وإزالة الفساد في البلاد" ، " حربة القضاء " " إقامة العدل بإقامة شرع الله

"، " تحقيق الأمن على النفس ، الدين ، المال والعرض وحرية التعبير ..."[1].

أما فيما يخص الجمعيات قبل دستور 1989م، فقد لعبت أدوارا مختلفة بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها الجزائر ففي فترة الاحتلال لعبت الجمعيات دورا في بث الوعي الوطني والنضالي فشملت نشاطاتها المجال الخيري والفني والرياضي و كانت مجال للمقاومة الوطنية ، فعلى سبيل المثال فريق مولودية الجزائر لكرة القدم كان رمزا للاعتزاز ووسيلة لإثبات روح التحدي ضد المستعمر ، كما كانت الجمعيات الثقافية والفنية وخاصة الكشافة الإسلامية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية.

وبعد الاستقلال وفي ظل أحادية الحزب وانتهاج النظام الاشتراكي، أصبحت هذه الجمعيات تعمل تحت توجيه الحزب الواحد لتحقيق أهدافه وتحقيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها، وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976 .

" إن تعزيز التحالف بين العمال و الفلاحين و الجنود و الشباب و العناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة صناعة تامة و يمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية، وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلائعي " وأكد هذا النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني في المادة 119 " تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي

---

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون ،مرجع سابق ،ص163

لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية " [1].

وفي سنة 1986 تم إثراء الميثاق الوطني فجاء بمزيد من التوسيع والتوضيح فيما يتعلق بالتنظيمات التي تخضع للحزب ليشمل التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، حيث نص علي " أن تنمية البلاد الشاملة التي تعتمد علي مجهودات القوي الأساسية للثورة والفئات الاجتماعية الأخري تفرض علي الحزب الاهتمام بالتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية من خلال الإشراف والتوجيه والرقابة بغية تعبئة اكبر عدد من أفراد هده الفئات وتنظيماتها " [2].

وبهذا لم يكن هناك مجال للجمعيات كي تخرج عن إطارات الحزب وإلا اعتبرت تلك المحاولات عمل ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي، لكن هدا لا يعني انعدام وجود جمعيات، فقد صدر سنة 1971م قانون للجمعيات وتم في ظله إنشاء جمعيات عديدة خاصة الجمعيات الرياضية وجمعيات وأولياء التلاميذ إلا أن الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب كان قليلا.

كما أن دستور 1976 نص علي حرية إنشاء الجمعيات، حيث نصت المادة 56منه علي " إن حرية إنشاء الجمعيات معترف

---

[1] – فاروق حميدشي ، **الجماعات الضاغطة** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1998،ص30

[2] – نفس المرجع ،نفس الصفحة

بها وتمارس في إطار القانون " ،إلا انه كما سبق ذكره كان علينا الالتزام والتقيد بتوجيهات الحزب ومبادئه.

وبعد إثراء الميثاق الوطني في سنة 1986 اثراءا حقيقيا وصحيحا يتماشى والمعطيات الجديدة صدر القانون رقم 15/87 بتاريخ 21 جويلية 1987 ليجسد هذا التحول.

المجتمع المدني في الجزائر بعد1989:

إن أحداث أكتوبر 1988 مثلت منعرجا حاسما ومحركا أساسيا للتحول عن النهج الاشتراكي والدخول في عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح المجال أمام مختلف الأطراف للمشاركة السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي نصت علي مايلي:

"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب "[1].

وقد فتحت هاته المادة المجال للتعددية السياسية واعترفت بأهمية وضرورة المنافسة السياسية والسماح لجميع الفعاليات السياسية بالتعبير عن آرائها في مسائل مختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا أنها قيدت بشروط حيث لا يمكن أن تتخذ هاته المادة ذريعة للمساس ببعض الحقوق والحريات العامة.

---

[1]- فاروق حميدشي ، مرجع سابق،ص30

من خلال تحليل المادة 40 من دستور 1989م نلاحظ أن تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي لا تعد مرادفا وبـديلا لمصـطلح الحزب ودلك من أجل تعددية حزبية مطلقة. وتجسـيدا لأحكـام المادة 40من دستور فيفري 89 صدر القانون رقم11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989م المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسـي، حيث تسارع المواطنين إلي تقديم طلبات إنشاء أحزاب سياسية إلي وزارة الداخلية التي اعتمدت في اقل من سنة أكثر من ستون (60) حزب مختلفين الاتجاهات السياسية والاديولوجية وعملـت علـي وضع برامج سياسية ترتكز عليها المشاركة في الحياة السياسية او في المؤسسات المركزية أو المحليـة بغيـة تمثيـل المـواطنين والمساهمة في تلبية حاجاتهم والسعي للتأثير في اتخاذ وصـناعة القرار السياسي [1].

كما نصت المادة 39 من دستور 1989 علي ما يلـي "حريـات التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن « وكذلك المـادة 31 التي نصت علي "أن يدافع المواطن عن حقوقه بنفسه أو بواسـطة جمعية " .

وتجسيدا لأحكام هاتين المادتين صدر القانون 31/90 بتاريخ 04 ديسمبر1990 المتعلق بالجمعيات والذي ألغي القانون السـابق 15/87 ،حيث فتح المجال لإنشاء الجمعيات بمختلف أنواعها مـن

[1]- بشير كاشة الفرحي ،الانتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية ، الجزائر :دار الافاق ، 2003،ص25

أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهنـــي والاجتمـــاعي والعلمـــي والديني والتربوي والثقافي والرياضي.

وقد عمل المشرع الجزائري علي تحديد مجموعة من الشروط لتشكيل الجمعيات منها:

- وضوح ودقة الهدف وتكون التسمية مطابقة له، كمـــا تضـــمن القانون31/90 كيفية التأسيس وشـــروطه والحقـــوق والواجبـــات والموارد والأملاك وحالات حل الجمعية. فظهـــرت العديـــد مـــن الجمعيات علي المستوي الوطني بعدما كان اغلبها في سنة 1987م محصورا علي ولاية العاصمة، حيـــث عرفـــت مختلـــف المـــدن الجزائرية حركة واسعة لإنشاء الجمعيات وخاصة بعـــد صـــدور القانون 31/90 المتعلق بإنشاء الجمعيات الغير السياســـية، ففـــي ولاية قالمة سنة 1990م بلغ عدد الجمعيات فيهـــا حـــوالي 461 جمعية موزعة عبر بلديات الولاية، في مقدمتها جمعيـــة أوليـــاء التلاميذ ثم جمعيات بناء المساجد ثم جمعيات أخـــري كجمعيـــات الشباب والوعظ والإرشاد والنشاط الخيري والصيد...الخ.

وقد تميزت مرحلة ما بعد1989 م بظهور دستور جديد تطبيقا لأحكام المادة 13/89 من قانون الانتخابات المؤرخ في 7غشت 1989م المتعلقة بنظام الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية والاستفتاءات في ظل التعددية الحزبية طبقا لأحكام المادة 40 من دستور 23 فيفري 1989 تم إجراء أول انتخابات محلية في ظل التعددية الحزبية يوم 12 جوان سنة 1990 اكتسحت

خلالها الجبهة الإسلامية للانقاذ المجالس الشعبية البلدية والولائية بأغلبية مطلقة كما فازت في الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، ثم تدخل الجيش وألغى الدور الثاني بذلك دخلت الجزائر في حالة استثنائية وفرضت حالة الطوارئ في فيفري 1992 وهكذا فشلت التعددية الحزبية من أول نشأتها [1]، لتستأنف حركتها بصدور دستور 28 نوفمبر 1996 المعدل والمتمم لدستور 23 فيفري 1989 الذي منح الحق للمواطنين في إنشاء الأحزاب السياسية وفي هذا الإطار نصت المادة 42 من دستور 1996 على ما يلي:

" حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني، وسلامته استقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الرعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة. يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل

[1]- بشير كاشة الفرحي ،مرجع سابق ،ص27

من أشكال التبعية للمصالح أوالجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجا أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها، تحدد التزامات و واجبات أخرى بموجب قانون " [1] .

وتطبيقا لأحكام المادة 42 من دستور 28 نوفمبر 1996م صدرالامر رقم97-69 المؤرخ في 27 شوال 1417ه الموافق لـ 6 مارس 1997م المتضمن القانون العفوي المتعلق بالأحزاب السياسية. و قد أصبحت إجراءات التأسيس تتطلب المرور بمرحلة التصريح التأسيسي ثم مرحلة المؤتمر التأسيسي ثم مرحلة الاعتماد وذلك بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب بعد أن كان في قانون 11/89 يتطلب تصريحا تأسيسيا تودعه الجمعية ذات الطابع السياسي لدى وزير الداخلية مقابل وصل يتولى الوزير المكلف بالداخلية نشره في الجريدة الرسمية خلال شهرين من تاريخ الإيداع ليترتب عنه مباشرة تمتع الجمعية ذات الطابع السياسي بالشخصية المعنوية

والأهلية القانونية لممارسة نشاطها الأساسي مع العلم أن التصريح بالتأسيس يتضمن ملفا يشمل الوثائق المتعلق ببيانات الجمعية [2].

---

[1] - نفس المرجع ،نفس الصفحة

[2] - لعروسي رابح ، "السلطة التشريعية في ظل التعددية الحزبية في الجزائر " رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2004،ص89.

و يبقى أن نشير إلى موارد الأحزاب و مجالات إنفاقها التي أولاها المشرع رعايته الخاصة، بحيث فرض رقابته على مصادر تمويل الأحزاب و مجالات إنفاقها حسب ما جاء في الباب الثالث من قانون العضوي المتعلق بالأحزاب.

الجمعية في الجزائر :

بالرجوع إلى القانون 11/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990م والمتعلق بإنشاء وتأسيس الجمعيات ، فالمادة الثانية من القانون تعرف الجمعية على أنها:

" اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، و يتجمع في إطارها أشخاص طبيعيين. ومعنويين، على أساس تعاقدي غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة، من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي ن الثقافي والرياضي، ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون التسمية مطابقة له. "

من خلال التعريف السابق يمكن استخلاص ما يلي:

1-الجمعية تتكون على أساس تعاقدي.

2-هدف الجمعية ليس الربح.

3- تخضع الجمعية لأحكام و قوانين.

لقد كان المشرع الجزائري قريبا من بعض الخصائص النظرية لمفهوم الجمعية ومن مبادئها العامة بالتركيز على فكرة الطوعية

والإرادية، باعتباره مبدأ رئيسي في تكوين الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التركيز على طبيعة هدف الجمعية، وضرورة إخضاعها للأحكام و القوانين المعمول بها، في حين أن المشرع الجزائري لم يركز كثيرا على فكرة الاستقلالية المادية و المعنوية للجمعية و علاقاتها بالدولة.

معايير تصنيف الجمعيات:

1- المعيار القانوني: هناك ثلاث أنواع:

ا- الجمعيات المصرح بها للهيئة الوصية

ب- الجمعيات المعتمدة (تخص الجمعيات الأجنبية)

ج-الجمعيات ذات المنفعة العامة (تنشط في مجال المنفعة العامة)

2- معيار طبيعة وخصوصية الجمعية ونشاطها:

ا-**جمعيات نسوية:**هناك حركة نسوية ظهرت بعد 1989م تهتم بشؤون المرأة و هي ليست متجانسة. هناك صنفان:

/ تيار متطرف من مطالبها:

-إلغاء تعدد الزوجات و العمل مشروط للمرأة.

-إلغاء قانون الأسرة و وضع المرأة و الرجل في نفس المستوى في حالة الطلاق.

و داخل التيار المتطرف هناك تيار معتدل يطالب بمكانة محترمة للمرأة في المجتمع وتعديل قانون الأسرة.

/ الجمعيات الإسلامية فيها :

- فروع نسوية تابعة للرابطة تابعة لجبهة الإنقاذ

- فروع معتدلة:مثل جمعية الإرشاد والإصلاح التي عرفت نشاط مكثف وتكيفت مع التطورات.

ب- الجمعيات المهنية والاقتصادية

ج- الجمعيات الخيرية الاجتماعية

وهي غير متجانسة فهي اغلبها دينية إسلامية خاصة في الفترة 1991م-1992م وتقسم إلي:

- جمعيات خيرية دينية، تنطلق من المبادئ الدينية مثلا جمعية النور، جمعية الأمل

- جمعيات خيرية إنسانية، تهتم بالطفولة المسعفة المرآة المتشردة، المعوقين،

المكفوفين ، الصم والبكم ، العجزة .

د- الجمعيات الثقافية: العلمانية، الصوفية، الدينية، التربوية، جمعوية، أولياء التلاميذ،

إتحاد الطلبة ، الجمعيات التكنولوجية .

ه-جمعيات حقوق الإنسان

فاعلية الحركة الجمعوية في الجزائر:

بعد إعلان التعددية الحزبية زاد عدد الجمعيات في الجزائر و هذا مؤشر على تعطش الجزائريين للعمل داخل إطار جمعوي منظم في مختلف المجالات الدينية، الثقافية، الرياضية.

لكن الدراسة الكمية للحركة الجمعوية و تصنيفاتها المختلفة تبقى ناقصة، إذا لم تحاول التعرف على مدى التطور الكيفي و المؤسسي الذي وصلت إليه الحركة الجمعوية و الذي يسمح لها بالنشاط و الفاعلية.

ولهذا سنحاول استخدام المعايير التي قدمها الباحث " صامويل هاتغتون " عند دراسته للتنظيمات و الجمعيات. في معرفة مدى تطور الحركة الجمعوية في الجزائر والحكم عليها.

هناك أربع معايير قدمها " صامويل هاتغتون " هي:

-القدرة على التكيف: مقابل الجمود

- الاستقلالية:في مقابل التبعية

- التجانس: في مقابل الانقسام

- التعقد التنظيمي: مقابل التنظيم البسيط والبدائي سنحاول تطبيق هذه المعايير واحدا واحدا على الجمعيات في الجزائر:

1-التكيف:

يعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية المتواجدة بها، وبالنسبة للجمعيات في الجزائر يعبر عن مدى حركيتها واندماجها ومعايشتها للواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للبلاد. ولهذا تحاول العديد من الجمعيات المشاركة بقوة في الحياة العامة، و اتخاذ القرارات التي تهمها كجمعية أو تهم المجتمع ككل. و قد برزت الحركة الجمعوية بقوة في الفترة الأخيرة وهذا من اجل طرح قضاياها و المساهمة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الندوات الوطنية والملتقيات وهذا يجسد تكريس الديمقراطية في إشراك المجتمع المدني في إعطاء

الحلول الممكنة للازمة التي يعرفها المجتمع[1]، و لهذا تعمل الحركة الجمعوية على تكييف نشاطها و وظائفها وفقا لظروف و المشاكل المتواجدة في الحياة العامة.

فبعض الجمعيات عملت علي إدخال تعديلات علي وظائفها تكيفا مع المستجدات ومتطلبات البيئة، وفي هدا نقدم مثالا بجمعية رعاية وترقية الشباب التي بدأت عملها كجمعية تهتم بتشغيل الشباب وتوجيه الشباب العاطل عن العمل أو الذي لا يستطيع مواصلة تعليمه في المؤسسات التربوية وباحتكاكها بهده الفئة استطاعت الكشف عن مشاكل أخطر عندها مثل مشكل المخدرات والهروب من الأسرة ،فعملت علي إنشاء مركز صحي للوقاية من المخدرات واستدعاء أطباء مختصين في علم النفس ومحاربة الإدمان مما يجعلنا نقول أن مثل هده الجمعيات استطاعت إلي حد ما التكيف مع احتياجات المجتمع .

في حين تبقي بعض الجمعيات متمسكة بأهداف محددة لا تتغير ولا تسعي لتوسيع نشاطها بل تحصره في ملتقيات وصالونات أدبية أو شعرية.

إن التكيف الوظيفي للجمعيات يطرح جانب التكيف الزمني لها ،أي استمرارية الجمعية

---

[1] – مليكة بوجيت ، "إشكالية المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في الخلفيات ، التفاعلات ، والأبعاد" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 1997، ،ص154

وفي الجزائر نجد أن الكثير من الجمعيات لا تستمر، اذ تتسم بالمرحلية ويمكن إرجاع هدا الانقطاع والمرحلية إلي:

ا- العراقيل البيروقراطية: فالجهات الرسمية تتما طل في إجراءات التسجيل والاعتماد. ب-الإمكانيات المادية والمالية:فالعديد من الجمعيات توقفت عن العمل للظروف المادية التي تعمل فيها، في حين نجد جمعيات أخري تملك مقرات وظروف عمل مريحة وأجهزة متطورة.

ج-غياب الوعي بحقيقة العمل الجمعوي وانتهازية بعض الأشخاص، فالشروط القانونية السهلة لتأسيس الجمعيات سمحت للعديد من الانتهازيين بالاستفادة من هده الشروط. للحصول علي مقرات وأموال وبمجرد نفاد هده الإمكانيات تحل الجمعية وهدا المشكل يطرح في نفس الوقت مشكل آخر وهو ارتباط الجمعية بمؤسسها فبذهاب الشخص تذهب الجمعية ،وهدا عكس الجمعيات الطلابية والتربوية التي تستمر في العمل رغم تعاقب الدفعات الطلابية.

د- الظروف السياسية الصعبة: فعدم الاستقرار السياسي والأمني يهدد العمل الجمعوي ويحول دون نشاط بعض الجمعيات .

2- الاستقلالية:

إن تمويل الجمعية، هو احد عناصر فاعلية الجمعية وأساس استقلالها و مشاركتها الفعلية في الحياة العامة " فأية حركة ذات أسس و إمكانيات مادية مالية قوية، يمكن لها أن تكون أقوى من أية حركة في

الضغط على الدولة "[1]، وفي الجزائر إذا لم يكن مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض الجمعيات، كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها، والجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب و حتى المدعمة من طرف الدولة، فانه يشكل عائقا لدى بعض الجمعيات الأخرى مما يجعلها تستغل في المناسبات بشكل يفقدها استقلاليتها. كما أن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها يفقدها استقلالية قراراتها، و يجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، ففي الحملات الانتخابية مثلا نلاحظ أن خطاب بعض الجمعيات يمثل خطاب أحزاب سياسية و بعضها يمثل خطاب الدولة.

فالجمعية المستقلة لانتصار حقوق الإنسان التي ترأسها السيدة خليدة مسعودي عملت كناطق رسمي لحزب التجمع من اجل الديمقراطية، مستغلة بذلك قضية المرأة لصالح الحملة الانتخابية التي قادتها ،

و هناك أمثلة أخرى جمعية الإرشاد و الإصلاح و مختلف الاتحادات الطلابية .

في حين هناك بعض الجمعيات التي تمثل خطاب الدولة، من خلال جملة من المسيرات و التجمعات و تحالف البعض من اجل دعم مرشح النظام.

ومن الملاحظ أن بعض الجمعيات تنشط بكثرة أثناء الحملة الانتخابية، كما عملت على البحث في حل مشاكل مختلفة، وتحقيق بعض

---

[1]- مليكة بوجيت ، مرجع سابق ،ص157

الأهداف التي أنشئت لأجلها ، و لكن بمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها أو ينعدم تماما. وهذا ما يفسر عدم استقلالية هذه الجمعيات وتبعيتها للدولة أو الجهات أخرى وهدا سبب في عدم بروز جمعيات قوية قادرة على مواجهة الضغوط والعمل كحركة جمعوية مستقلة.

3- التعقد:

يعني تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها من جهة وانتشارها الجغرافي من جهة أخرى.

بالنظر إلى الحركة الجمعوية من الناحية التنظيمية في الجزائر، نلاحظ أنها تحتوي على بنية بسيطة وبدائية ولم تصل بعد إلى إدخال التخصص الكبير في وظائفها.

وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات وحداثة التجربة عموما. ومع هذا هناك بعض الجمعيات حاولت العمل على توسيع وظائفها وتحسين عملها خاصة الجمعيات الاجتماعية والإنسانية من خلال إدخال مختصين كأطباء، أطباء علم النفس، باحثين في علم الاجتماع وإعلاميين.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للحركة الجمعوية في الجزائر نلاحظ تمركز الجمعيات في المدن الكبرى و القريبة من العاصمة، وفي المدن دون الأرياف وهذا راجع إلى قلة الوسائل و الإمكانيات المادية و ضعف نسبة التعليم، بالإضافة إلى سيطرة البني التقليدية و العشائرية على العلاقات بين الأفراد. كل هذه العوامل تحول دون قيام تنظيم مدني حديث.

4- التجانس:

و يعني عدم وجود صرا عات داخل التنظيم تؤثر على نشاطه و كـذلك حل الصراعات بطرق سليمة دليل على تطور التنظيم و تجانسـه و فـي الجزائر تعرف الجمعيات صراعات اغلبها لأسباب شخصـية أدت إلـى حلها أو انقسامها. بالإضافة إلى أن غياب التنسيق و التجانس بين القيـادة ورؤساء الجمعيات يؤدي إلى غياب النقاش الديمقراطي، و بهذا لا تستطيع الحركة الجمعوية تحقيق الديمقراطية والمشاركة الواسعة مادامـت غيـر قادرة على احترام هذه القواعد داخلها وهذا ما يطرح من جهة غياب ثقافة مدينة حديثة تكرس روح الحوار والنقد، مما يستدعي إعادة النظر في دور الأسرة وفي التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد.

السيناريوهات المحتملة :

يتضح من خلال ما سبق أن علاقة المجتمع المدني بالدولة هي علاقـة سيطرة وقمع والبحث في آفاق مؤسسات المجتمع المدني فـي الجزائـر يقودنا التوقف حول تصور المشاهد المستقبلية للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر وذلك من خلال ثلاثة سيناريوهات .

المشهد الأول :استمرار سيطرة الدولة علي المجتمع المدني

وهو سيناريو السكون واستمرار الوضع الراهن المتأزم اقتصاديا وسياسيا، مع نزعة التسلط علي مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي هو من السيناريوهات السلبية التي تتمثل في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية نفسها الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والعلاقة بينه وبـين المجتمع المدني نفسها، ويتطلب تجسيد هدا السيناريو فرضيات عديدة.

ا-الفرضيات المحتملة :

1- رفض الدولة أو عدم قدرتها علي القيام بإصلاحات جذرية في المستقبل وهذا معناه توجه أكثر نحو العنف في العلاقات الاجتماعية السياسية.

2- تميز مؤسسة الدولة بالتنظيم والمركزية في التوجيه والإدارة مما يجعلها مسيطرة علي المجتمع المدني ومحكمة القبضة عليه [1].

3-ما يدعم إمكانية سيطرة الدولة علي المجتمع المدني هو أن المؤسسات المدنية لازالت بدائية بسيطة ولا تزال في المراحل الأولي من تطورها ولم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من المنافسة والتحدي، مع استمرار تحكم الطائفية والقبلية والعصبية وبالتالي بقيت مجرد قوي ضعيفة وعاجزة عن القيام بدور حاسم في تشكل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة.

كما أن عدم اضطرار الحكومات لإدخال إصلاحات جوهرية في بنيتها ومحتواها هو دليل علي عدم جدية عمل المؤسسات المدنية وعدم فعاليتها، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وقلت فاعليتها وتوقف نشاطها أزداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين من جهة أخري.

4- شيوع ظاهرة الاغتراب السياسي علي المستوي المجتمعي والفردي، ويتجسد هدا الاغتراب في استجابة سلوكية تكون في صورتين:

---

[1] احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :2000، ، ص170

الأولي هي التبلد السياسي وتظهر أهم مظاهره في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، عدم الرغبة في المشاركة السياسية، التجاهل السياسي العام، العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا ويتركز الاهتمام علي المصلح الشخصية العنيفة وشيوع روح عدم الانتماء.

أما الصورة الثانية للاستجابة السلوكية الناجمة عن الشعور بالاغتراب السياسي فهي العنف، وبخاصة بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ومع ازدياد الشعور بالإحباط نتيجة الحرمان الاجتماعي، وتصبح هده المشاعر مصدر تهديد للنظام السياسي وللمجتمع ككل، ويتمثل هدا الاغتراب كشعور نفسي محبط في العديد من المكونات منها (الشعور بالعجز والاستياء والنفور، والشعور بعدم الثقة واليأس).

5- الوضع الاقتصادي لا يفرز ما يكفي من البني والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية خيارا يفرض نفسه، مثلا من خلال قوة الواقع المؤسساتي المتنامي هدا الوضع الذي تسيطر فيه الدولة بأجهزتها وارتباطاتها وتحالفاتها الخارجية، قد ينتج عنه فكر يتبناه الناس يرتكز في كون التغيير المنتظر أو المطلوب لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة، وأن حل المشاكل كافة لن يأتي إلاعن طريق الدول [1].

[1]- احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص173

6-إن ضعف الدولة تجاه الخارج لا يعني بالضرورة ضعفها تجاه مواطنيها، نظرا لضعف مجتمعها المدني، بل العكس أي أن انزلاق الدولة في التبعية سواء الاقتصادية أو السياسية
يؤدي إلي إحكام قبضتها علي مواطنيها.

7- عدم المؤسسية ما زال يمثل الطابع الرسمي للعملية السياسية علي الرغم من أن بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية لان المؤسسية
تكسب المؤسسات السياسية شرعية في الوجود والعمل، إلا أن هده العملية تصطدم بمشكلتين هما:

ا- إن بناء المؤسسات يستغرق كثيرا من الجهد والتخطيط والوقت لات عملية البناء تشترط نصوص قانونية مكرسة لوجود هاته المؤسسات. لكي تكتسب هاته الأخيرة شرعية سياسية، وتترسخ في إطار البناء السياسي والاجتماعي وتتضح وظائفها وأدوارها وعلاقاتها بالمؤسسات الاخري.

ب- عدم رغبة القيادة السياسية في بناء المؤسسات لأنها تري في هده المؤسسات قيدا علي حرية حركتها وقدرتها غلي المناورة أو الانفراد بصنع القرارات السياسية.

ب-النتائج المتوقعة:

1- إن النظام السياسي ونتيجة تحجيم دور المعارضة الداخلية أو إقصاءها سوف لن تكون له فرصة لاكتشاف نقاط ضعفه الداخلية وتصحيحها[1].

2- إن قيام الفئات الحاكمة في سعيها لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عبر تحجيم دور المعارضة وتنظيمها، وإخضاع المؤسسات الاجتماعية لخدمة الدولة والقضاء علي استقلاليتها فإنها عن قصد أو غير قصد سوف تقضي علي الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديثة كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية، ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام.....الخ، وتفسح المجال لعودة التنظيمات القديمة المختلفة كالقبيلة والطائفة والإقليمية[2].

3-تدهور شرعية السلطة وتعرضها لازمة حادة واحتمال تعرضها كدالك لرفض يكاد يكون جماعي من مجتمع لا يري فيها إلا ما هو سلبي مما يؤدي إلي تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع وانعدام الثقة بين الحكام والمحكومين وتنامي ظاهرة العنف لا يمكن الخروج من هدا الوضع في ظل تهميش كبير للمجتمع المدني لان الشرعية تتدرج فيه باعتباره مولد لمحددات الدولة من جهة، وللعناصر المناهضة لشرعيتها من جهة أخري.

---

[1]- سليمان الرياشي وآخرون ،مرجع سابق،ص255

[2]- احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص175

4- في ظل سيطرة الدولة غالبا ما يفقد الفرد فاعليته ويتجرد من حقوقه الإنسانية أو المدنية فلا تعود له القدرة علي التأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه.

5- زيادة تبعية الدولة للخارج في العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية سوف يجعل ارتباطاتها بالخارج أكثر من الداخل ومن تم فان بناء المجتمع المدني يتطلب إعادة تأسيس علاقة الدولة بمجتمعها علي أسس جديدة وأحد المداخل لتحقيق دلك هو تقليص قيود التبعية للخارج فالدولة التي تعاني قيود التبعية لا يمكن أن تكون دولة حريات ولا تنتج الحريات.

6- عجز الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية وعن تلبية المطالب الجماهيرية سوف لن يحقق تنمية اقتصادية حقيقية،ولن تقر عدالة اجتماعية ،ولن تحافظ علي أصالة حضارية ،ولن تسمح بالمشاركة السياسية، ومع إخفاقاتها في هدا كله ستتحول الدولة إلي مؤسسة قمعية تسلطية .

المشهد الثاني : دور محدود للمجتمع المدني في ظل انفتاح جزئي للدولة

السيناريو الثاني يمثل بناء المجتمع المدني وتدعيمه طبقا لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحيانا، والضغوط والمواجهة العنيفة والتصادم أحيانا أخري،لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية وقوي المعارضة ،لإدراك السلطة والمعارضة عدم إمكانية نفي احدهما للآخر أو إقصائه ،ومن أجل هدا وجب إيجاد أسلوب توفيقي بينهما قائم علي الحوار والتفاهم وتقسيم المسؤوليات ،ويتضمن هدا التصور الفرضيات التالية :

ا-الفرضيات المحتملة:

1- ممارسة الضغوط علي النظام لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني من دون الإطاحة بالنظام، أي إقامة نوع من التوازن بين المجتمع والدولة، بحيث تتحدد واجبات الدولة وحقوقها وواجبات المجتمع وحقوقه[1].

2- إدراك النخب الحاكمة حقيقة المأزق الذي يواجه النظام فتتجه نحو تبني التعددية السياسية كاحدي آليات للخروج من مأزق الشرعية وبات من مصلحة النظام أن توجد الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم المجتمع المدني وتنميته، وأن تلتحم بمجتمعاتها علي أسس جديدة.

3- التغيرات المتوقعة في نسيج المجتمع المدني بسبب تطور تكوينا ته الاجتماعية والسياسية حتى وان كان هدا التطور في مجمله لم يصل بعد إلي تحديد آلياته المستقرة للعمل الفعال سيساهم في توزيع مصادر التجنيد للنخب الحاكمة عن طريق التقاط ابرز القيادات وتوظيفها في جهاز الدولة.

4- التقلص التدريجي لسيطرة الدولة بفعل آليات النظام الدولي السياسية والاقتصادية والتقنية لكنها تحتفظ بدور مركزي أساسي يؤمن لها مجالا للسيطرة الجغرافية

[1]- احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص178

5- الاتساع النسبي في قاعدة المشاركة السياسية يعززه الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية القائمة علي التعددية السياسية ويبقي إطار المشاركة السياسية ضمن الحدود التي ترسمها النظام السياسي وغالبيتها تسعي لتعديل النظام دون الإطاحة به، الأمر الذي علي قيام ثورة شاملة لتغيير النظام السياسي في هدا المشهد، وهو احتمال بعيد الوقوع والأرجح هوان الدولة ستمر بتجربة تدريجية وتطويرية في نظامها السياسي.

6- عدم قدرة الدولة علي استيعاب الشرائح الاجتماعية (الأطباء، المهندسين، المحامين، الصيادلة، المعلمين...) بتوفير مناصب مرموقة لهم خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية مما يجعل من هده الشرائح لا تقتنع بادوار تنفيذية بل تسعي إلي المشاركة السياسية في ضوء ثقافتها الجديدة وضعف ارتباطها بالولاءات القديمة، وان لم تسمح الدولة بقدر من المشاركة تزداد احتمالات التوتر.

7- إن تزايد منظمات المجتمع المدني سيشعر الأفراد بأن هناك بديل عن التكوينات الاثنية التقليدية (الطائفية، العشائرية والمذهبية...) مما يؤدي إلي تقوية الو لاءات للأولي دون

الثانية كما قد يدفع بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية إلي تنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط[1].

ب- النتائج المتوقعة:

---

[1] - أماني قنديل ،تطور المجتمع المدني في مصر ،عالم الفكر ،المجلد27 ،العدد3 ،مارس1999 م ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ،الكويت،ص107.108

- هدا النوع من الإصلاحات المحدودة والمقننة قد لا يسمح بفاعلية المجتمع المدني، ففي

الغالب يتسم موقف الدولة من المؤسسات المدنية بالتردد وعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونيا بالمجتمعات والتنظيمات المدنية اعترافا منها بأهمية هده المؤسسات لكنها من جهة أخري تضع قيودا لكي تتمكن من مراقبة هده التنظيمات أو حلها وهدا ما يؤثر علي فاعلية المجتمع المدني.

2- السماح للمجتمع المدني بالمشاركة المقيدة يمكنه من التعبير عن مصالحه كما يمكن أن يعبر عن سخطه وغضبه بشكل مؤسسي منظم أكثر فاعلية، وما دام هدا مستمر فان الدولة وتكوينات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الداخلي، كما أن إشباع قنوات المشاركة السياسية ولو نسبيا وتزايد منظمات المجتمع المدني يسمح بتقليل التوترات لان ظهور تكوينات اجتماعية جديدة تعرض مطالب جديدة (سياسية واجتماعية واقتصادية) لم تكن مطروحة من قبل وتتطلب أطر مؤسسية فاعلة تقوم باستيعاب هاته المطالب وتجميعها وتوصيلها، وتوفر الأطر المؤسسية وتمتعها بالفاعلية والقدرة علي التكيف يمكنان النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة، بحيث يستجيب للمطالب المجتمعية المترتبة عليها، ويقلص من إمكانات بعض القوي واحتمالات ممارستها للعنف ضد النظام[1].

المشهد الثالث :التوازن بين المجتمع المدني والدولة

هدا السيناريو هو الأكثر تفاؤلا والأشد صعوبة في التحقيق لأنه يقوم علي أحداث تغيرات جذرية في النظام السياسي وأحداث تحولات كبيرة لبناء

المجتمع المدني ويفترض القطيعة مع المنطق السياسي والاقتصادي السائد ويتطلب إصلاحات عميقة في بنية الدولة من خلا قاعدتها الاجتماعية وفي توجهاتها الأساسية.

ا- الفرضيات المحتملة:

1- أن تكون الدولة ديمقراطية أو قانونية حتى تكون العلاقة سلمية بينها وبين المجتمع المدني بحيث[1]:

- تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني.
- تكون الدولة محايدة إزاء مختلف القوي المدنية وتكويناتها وان تضع إطار لإدارة وحل الصراعات وتوفر لها القنوات لتوصيل مطالبها والتعبير عن تصوراتها وعن طريق هدا تعمق شرعيتها في المجتمع.
- تستخدم الدولة القوة والإجبار إزاء المجتمع في إطار القانون الذي يضع الحد بين وظائف الدولة واختصاصاتها من جهة والتعسف في استخدام هاته الوظائف والاختصاصات من جهة أخري.
- أن تمارس قوي المجتمع المدني دورها بشكل فعال في السياسات التي تتخذها الدولة بطرق سلمية وغير سلمية (كالمجالس النيابية، جماعات الضغط، الاحتجاج الجماعي من مظاهرات وإضرابات واعتصامات...)

2- تبلور قوي المجتمع المدني حجما ودورا واتسامها بالمؤسسية والتعاون بينها علي اختلافها، وتتأكد فاعلية المجتمع المدني في القدرة

[1]- حمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص183

علي التنظيم الذاتي، وكثافة التأطير الجمعوي، القدرة علي المبادرة، مجتمع يقوم بمهام الدولة، نشأة مجالات مستقلة عن الدولة[1].

ب- النتائج المتوقعة:

1- قيام علاقة سوية بين الدولة والمجتمع تنطوي علي قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم الغير الحكومية.

2- من بين نتائج التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني هو التكافل في الوظائف بحيث تقوم

مؤسسات المجتمع المدني بتجميع المصالح وبلورتها وتقديمها للمؤسسات الحكومية التي تتولي تحويلها إلي قرارات سياسية عامة.

3- إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولإكمال التصور عن مستقبل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة نشير إلي مايلي:

- إن الأزمة التي يعيشها المجتمع تتركز كليا علي الدولة وتحليل الأزمة الشاملة يفترض البحث في الدولة وفهم مشكلاتها.

- إن المجتمع المدني مرتبط في بلادنا بالدولة بالنسبة لنشأته ونموه وازدهاره، فهو إلي حد بعيد من صنع الدولة.

-إن الدولة والمجتمع المدني ليس أمرين مستقلين عن بعضهما ولكنهما مرتبطين كليا، حيث انه لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معها وعلي هدا يترتب أن يقوم في فضاء العلاقة المتبادلة مع الدولة، هده العلاقة ليست علاقة نفي واثبات فلا الدولة الديمقراطية تنفي الحاجة إلي المجتمع المدني لأنها تمثله ولا المجتمع الديمقراطي ينفي الحاجة إلي الدولة لأنه قادر علي إدارة شؤونه.

أما عن المدى الزمني للمشاهد الثلاثة، فيمكن القول أن السيناريو الأول ربما قد تتوفر فرضياته في مدة قصيرة لمدة عقد مـــثلا وبالنســـبة للمشهد الثاني فان مظاهره تتبلور في المدى القصير والمتوسط ما بين عقد وعقدين، ويبدوا هدا المشهد أكثر موضوعية لكن لا ننسي انه يتعذر بناء مجتمع مدني من دون صدام مع النظام السياسي لأنه في تشكله قد ينشـــأ خارج الشرعية ثم ينطوي تحتها ويلغي نفسه أو يبقي خارجها.

أما فيما يخص المشهد الثالث فتحققه ربما يكـــون علـــي المـــدى الطويل أكثر من ثلاثة عقود لصعوبة تحقق فرضياته علي المدى القصير.

الخلاصة :

من خلال العرض يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة ، بما يضمن على الاقل الاستقلالية النسبية و تطوير وتفعيل المجتمع المدني مستقبلا والحد من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني وليس المقصود هنا وجود تنافر وتناقض بين الاثنين ، لكن الفكرة المراد توضيحها هي وجود تناسق وتكامل بين الاثنين فلا يمكن للمجتمع ان يعمل دون دولة قوية تعمل على فرض القانون كما انه يصعب تصور دولة قوية تلتف حولها اغلبية المواطنين من دون مجتمع مدني يسندها

- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي، فالديمقراطية الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني و الإطار المناسب لحقوق الإفراد و المواطنين كحق اختيار الحكام و حرية التعبير .
- وجود منظومة تربوية تلقى افكار جيدة و تقوى إرادة الإفراد .
- التاكيد على ضرورة تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي و العمل الجمعوي وهذا يتوقف على دور المدرسة والأسرة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف.
- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية ، وهذا يتوقف على مدى نية النخبة المثقفة في التعايش مع قضايا مجتمعها .
- تكيف عمل الجمعيات و التنظيمات من اجل تحقيق استقلاليتها
- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي تركز على البعد القيمي .
- التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة، السكن ... لان هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمامات الفرد بدل

الانخراط في الجمعيات، وهذا الدور لا تقوم به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك .

- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة على تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الاعلام والاتصال من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة .